### الجلبي يلتقي السيستاني ويتهم صدام بالوقوف وراء عمليات التخريب

# باول: الهجمات على القوات الاميركية غير منسقة

■ واشنطن - أ ف ب - اعتبر وزير الخارجية الاميركي كولن باول أمس ان الهجمات على القوات الاميركية في العراق غير منسقة، وان عناصر من نظام صدام حسين السابق و«مجرمين» يقفون وراءها.

وقال باول لشبكة «اي بي سي» الاميركية الاخبارية رداً على سؤال عن هذه الهجمات: «لا نرى في ذلك امراً منظماً. في الوقت الراهن لا اعتقد انه بوسعنا القول انه تحرك على المستوى الوطني وضع تحت قيادة مركزية». واضاف «ما نراه، هو فلول نظام حزب البعث وبعض الانشطة الاجرامية والكثير من السارقين».

وكان الحاكم الاميركي للعراق بول بريمر نفى ايضاً أول من أمس ان تكون الهجمات ضد القوات الاميركية ناجمة عن استياء شعبي، واعتبر انه يوجد اشخاص في العراق «لا سيما من فلول النظام السابق، وقد يكونون ارهابيين من دول اخرى (...) لا يقبلون نتيجة التدخل العسكري للتحالف». وأضاف انه «لم تتوافر بعد معلومات تؤكد ان مصدراً واحداً يأمر بشن هذه الهجمات». مشيراً الى «اننا لا نستطيع استبعاد هذه الامكانية. لكن يبدو حتى الآن انها عمليات ينفذها بشكل منفصل مؤيدون لصدام حسين. ولم نر بعد اي دليل يؤكد وجود قيادة مركزية» لهذه العمليات.

وكان رئيس «المؤتمر الوطني العراقي» احمد الجلبي اعلن ان الرئيس العراقي السابق صدام حسين يقف وراء الهجمات التي تستهدف قوات التحالف في العراق واعمال التخريب التي تستهدف البنى التحتية في هذا البلد.

وقال الجلبي في تصريح الى شبكة «سي ان ان» الاميركية: «لم تكن لصدام حسين خطة ذات صدقية ضد القوات الاميركية في العراق، لكن كانت لديه خطة لما بعد الهزيمة يقوم حالياً بتطبيقها».

واضاف الجلبي في هذه المقابلة التي اجريت معه في بغداد «هناك عوامل تكشف انه تم وضع هذه الاستراتيجية حتى قبل بدء التدخل العسكري في العراق يعمل صدام على تطبيقها حالياً عبر ما تبقى من الموالين لنظامه». واورد الجلبي للتأكيد على كلامه «الهجمات التي تتواصل، وعثور القوات الاميركية على منشورات تعرض مكافآت لقتل العسكريين الاميركيين، كما لدينا معلومات عن نشاطات يقوم بها بعثيون في كافة انحاء البلاد مثل عقد اجتماعات وتحويل اموال...».

ولفت الى ان «صدام ليس متورطاً شخصياً في كل هذه العمليات، الا انه يعطي الاوامر وهو يتخذ احتياطات هائلة لعدم كشف مكانه».

من جهة اخرى، استقبل آية الله علي السيستاني في النجف الجلبي، وأكد مصدر في «المؤتمر الوطني» ان السيستاني اكد خلال اللقاء الذي دام اكثر من ساعة ضرورة ان يكون المجلس الدستوري الذي يقوم بصياغة الدستور العراقي الجديد «مجلساً عراقياً خالصاً يختاره ابناء الشعب العراقي». واضاف ان السيستاني والجلبي بحثا في «ضرورة ان يصدر بيان سياسي من الحكومة الاميركية يؤكد ان القوات الاميركية الموجودة في العراق هي قوات تحرير وليست قوات احتلال».

كما زار الجلبي آية الله الشيخ اسحق فياض، احد كبار المراجع الشيعية في النجف.

آية الله حسين اسماعيل الصدر مستقبلاً في منزله في الكاظمية في بغداد موفد الأمم المتحدة الى العراق سيرجيو فيرا دي ميللو والمستشار غسان سلامة، في إطار المشاورات التي يجريها دي ميللو مع مختلف الشخصيات السياسية والدينية في العراق للبحث في مستقبل البلد. (أ ف ب)

### في جلسة ختامية قبل الانتخابات

# البرلمان الكويتي يقر الموازنة العامة للدولة والشيخ صباح ينتقد بعض الفضائيات العربية

□ *الكويت - حمد الجاسر*

■ دعا النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد أمس إلى قيام «عراق حر يراعي حرمة الجوار ويحترم المواثيق والمبادئ»، وأكد «وقوف الكويت إلى جانب الشعب العراقي الشقيق ومؤازرته على تجاوز الظروف الإنسانية الاستثنائية الصعبة في ما يعزز مقومات الأمن والاستقرار وصولاً إلى إدارة أموره على كامل ترابه الوطني».

ودان الشيخ صباح «الحملات المغرضة لبعض الفضائيات (التلفزيونية العربية) التي عمدت إلى تضليل الرأي العام العربي وبث الفرقة بين مثقفيه وسياسييه وإعلاميه، ومخادعة الشعب العراقي الشقيق الذي استفاق، ومعه الشعوب العربية كافة، من أضاليل هذه الفضائيات ومراميها المشبوهة بعد سقوط النظام».

جاء ذلك خلال كلمة في مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي أمس في الجلسة الختامية للفصل التشريعي العاشر الذي بدأ في انتخابات تموز (يوليو) ١٩٩٩، في حين قال رئيس المجلس جاسم الخرافي في كلمته إن أمام الكويت «تحديات أمنية واقتصادية تتطلب مواجهتها قرارات سريعة وجريئة وتعميق جهود الإصلاح في الدولة والمجتمع وتوفير مقومات صلبة لجبهة داخلية متماسكة».

وأقر المجلس أمس الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ والتي بلغت ٥,٨٢٤ مليون دينار (١٨,٢ بليون دولار)، وجاءت جلسة الختام قبل أيام من الانتخابات العامة المقررة السبت المقبل لمجلس ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وكانت هذه الموازنة موضع خلاف طويل بين الحكومات والنواب بسبب انتقادات النواب بعض جوانب الصرف وتجاهل الحكومة ملاحظات وتحفظات ديوان المحاسبة على عدد من البنود. كذلك احتج النواب على امتناع الحكومة عن تقديم معلومات، خصوصاً عما حدث لموازنة خاصة قدرها ٥٠٠ مليون دينار (١,٦٧ بليون دولار) خصصت لمواجهة طوارئ الحرب في العراق في آذار (مارس) الماضي. وبلغت الايرادات في الموازنة العامة التي أقرت أمس ٣,٥٥٤ مليون دينار (١١,٣٧ بليون دولار)، ما يجعل العجز مضافاً إليه مخصصات قانونية بـ٣٥٥ مليون دينار لـ«صندوق الأجيال المقبلة» ٢,٦٢٤ مليون دينار (٨,٤ بليون دولار) أو ٤٦ في المئة من الموازنة.

### يطمحن الى لعب دور سياسي كالرجال

# الكويتيات يأملن بالاستفادة من التغييرات الإقليمية

■ الكويت - أ ف ب - ترى الكويتيات اللواتي خاب سعيهن في الحصول على حقوقهن السياسية ان التغييرات الاقليمية يمكن ان تساعد على دخولهن الساحة السياسية في الكويت التي يسيطر عليها الرجال.

ولا تتيح قوانين الكويت للمرأة الاقتراع، فضلاً عن الترشح، السبت المقبل في انتخابات اعضاء البرلمان الجديد الذي يضم خمسين مقعداً، غير ان عدداً منهن يعملن في الكواليس للتأثير في نتائج الانتخابات.

وقالت الناشطة رولا دشتي: «لا شك في ان التغييرات في المنطقة سيكون لها تأثير ايجابي على قضيتنا».

واضافت انه «من المؤسف» ان النساء الكويتيات لا يمكنهن الاقتراع السبت «خصوصا ان تطور الكويت وأمنها في مفترق طرق ولا يتاح لنا اسماع صوتنا».

وتابعت «نعاني لاننا لسنا ضمن النظام ولاننا نرى بلدنا في وضع مضطرب لأن بعض الناس يرون انه يجب الا نشارك».

وشددت على «اننا نريد المشاركة في اتخاذ القرار»، مشيرة الى ان النساء «يشاركن اكثر من ذي قبل في الحملات، فيما تثير مشاركة المرأة المزيد من الاهتمام».

وشاركت دشتي كغيرها من الناشطات الكويتيات في حملات قامت بها داعيات كويتيات للمطالبة بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية. وتقول نادية الجراح، وهي محللة مالية في مؤسسة النفط الكويتية الحكومية، انها واثقة من حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية. وتضيف «سأكون سعيدة عند منحنا هذه الحقوق، غير ان ذلك سيتطب وقتاً».

وفي عام ٢٠٠٢ رفضت المحكمة الدستورية، وهي اعلى سلطة قضائية في الكويت ولا تقبل احكامها الاستئناف، دعويين من ناشطتين كويتيتين تطالبان بمنح المرأة حقوقها السياسية. ومع ان الدستور يضمن المساواة بين الجنسين فان القانون الانتخابي يمنح الحقوق المدنية للرجال فقط.

واصدر امير الكويت الشيخ جابر الصباح في ايار (مايو) ١٩٩٩ مرسوماً يمنح المرأة حق الترشح وحق الانتخاب أيدته الحكومة. غير ان البرلمان رفض في تشرين الثاني (نوفمبر) هذا المرسوم تحت ضغط النواب الاسلاميين والقبليين.

وقالت الجراح: «علينا الا نفقد الامل. وانا واثقة من انه سيكون هناك تغيير خلال هذه الانتخابات التي قد تؤدي الى رحيل بعض الاسماء الكبيرة. لكن في حال تأخر منح المرأة حقوقها السياسية فاننا نعطل قدرتنا على تطوير وطننا».

وتساند هذه الناشطة النواب الذين يدعمون حصول المرأة على حقوقها. غير انها مقتنعة بوجوب ان تراعي المرأة المناطق المحافظة.

وقالت الناشطة لؤلؤة المعلا انها اصيبت بـ«خيبة امل واحباط» ازاء ضعف التقدم في منح النساء حقوقهن، ودعت الحكومة الى ان تتعامل مع هذا الامر بجدية أكثر.

واضافت «مع التغييرات التي تحصل من حولنا لن يكون امام اصحاب القرار الا القبول بحقوق المرأة. وبعد تحرير العراق والمشاركة السياسية للنساء في هذا البلد والتغييرات التي حصلت في الخليج عليهم القبول بهذه الحقوق».

ويبلغ عدد الناخبين في الكويت ١٣٦٧١٥ شخصاً بينما يبلغ عدد السكان ٨٨٥ ألف كويتي. ولا يسمح بالتصويت الا للرجال الذين تجاوزوا الـ٢١ عاماً.

# منظمة العفو الدولية تطالب اميركا بمراعاة حقوق المحتجزين العراقيين

■ بغداد - رويترز - دعت منظمة العفو الدولية أمس الولايات المتحدة الى منح العراقيين المحتجزين حق استقبال الزوار واستشارة محامين. كما حضت المنظمة المعنية بحقوق الانسان الادارة التي تقودها الولايات المتحدة في العراق على التحقيق في شهادات محتجزين سابقين قالوا ان القوات مارست عنفاً مفرطاً اثناء اعتقالهم او احتجازهم.

ولاحظت المنظمة ان «ظروف الاحتجاز التي يتعرض لها العراقيون في مركز كامب كروبر في مطار بغداد الدولي، وفي سجن ابو غريب (الرئيسي في بغداد) قد تصل الى درجة معاملة او معاقبة قاسية او لا انسانية او مهينة».

وتحتجز القوات الاميركية المئات منذ الاطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين في ابريل (نيسان). واعتقل البعض للاشتباه في قيامهم بأعمال نهب او جرائم اخرى فيما اعتقل آخرون للاشتباه في انهم يشكلون خطراً على القوات المحتلة.

وقال الجيش الاميركي انه اعتقل امس ٣٢ شخصاً في ثماني مداهمات ضد المقاومة المسلحة في العراق، كما احتجزت القوات الاميركية ١٤٨ في عملية منفصلة لسحق المقاومة العراقية في بغداد، اضافة الى اعتقال ٣١٩ آخرين لارتكاب جرائم في انحاء البلاد احدهم بتهمة القتل وآخر بتهمة الخطف.

وقالت المنظمة ان المحتجزين لا يتصلون بالعالم الخارجي الا من خلال زوارهم من اعضاء اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وقال مسؤول في المكتب الصحافي للجيش الاميركي انه لا يعلم شيئاً عن بيان منظمة العفو وليس لديه تعليق فوري.

ورحبت المنظمة بتأكيد مسؤولين اميركيين انهم يسعون الى تحسين اوضاع المحتجزين بسرعة، وانه سيسمح لهم في النهاية بالاتصال بمحامين في غضون ٧٢ ساعة. لكن المنظمة لاحظت ازدواجية في معاملة المحتجزين، اذ قالت ان بعضهم يعاملون بموجب النظام القانوني العراقي فينظر في قضيتهم خلال ٢٤ ساعة فيما تراجع حالات آخرين من جانب محام عسكري اميركي خلال ثلاثة اسابيع.

### "بي بي سي" ما زالت تصرّ على الدفاع عن مراسلها

# لندن: لجنة التحقيق في "عراق غيت" ستبرئ كامبل وبليرلن يأبه بتوبيخها

□ *لندن - «الحياة»*

■ ينتظر أن توجه اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني توبيخاً شديداً لمكتب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير على تدخله المتعمد لعرقلة التحقيق الذي قامت به اللجنة، في شأن التلاعب في التقارير الاستخباراتية عن أسلحة الدمار الشامل في العراق بهدف التأثير على قرار شن الحرب.

وقالت صحيفة «الغارديان» اللندنية أمس إن التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق المنتظر صدوره الاثنين المقبل يتضمن هجوماً شديداً على الحكومة لمنعها أعضاء اللجنة من استجواب مسؤولين في الاستخبارات البريطانية أو اطلاعها على الوثائق الرسمية.

وتوقعت الصحيفة ألا يأبه مكتب رئاسة الوزراء بالتوبيخ والتهمة الموجهة إليه، نظراً الى ان اللجنة ستبرئ ساحة ألاستير كامبل مدير الاتصال لدى رئيس الحكومة المتهم بـ«التلاعب» في معلومات ملف عن الأسلحة العراقية.

وكان عضو اللجنة النائب العمالي اريك ايليسي اعلن ان وثائق سرية قدمها وزير الخارجية جاك سترو الجمعة الماضي تثبت ان كامبل لم يتلاعب بالملف الذي نشرته الحكومة في ايلول (سبتمبر) الماضي ويضم معلومات للأجهزة السرية. وأكد ان اكثرية اعضاء هذه اللجنة باتت مقتنعة الآن.

وكان أندرو غلينغهام مراسل هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) لشؤون الدفاع أورد نقلاً عن مصدر في الاستخبارات لم يكشف هويته ان كامبل اضاف الى الملف التأكيد بأن العراق قادر على استخدام اسلحة الدمار الشامل خلال ٤٥ دقيقة، مخالفا بذلك رأي اجهزة الاستخبارات التي كانت تعتقد ان هذه المعلومة ليست جديرة بالثقة.

واوضح ايليسي ان «اجهزة الاستخبارات وليس كامبل هي التي ادخلت الى الملف التأكيد بأن اسلحة الدمار الشامل يمكن استخدامها خلال ٤٥ دقيقة».

وفي رسالة جديدة وجهها أول من أمس الى مدير الاعلام في هيئة الاذاعة البريطانية، اتهم كامبل ادارة التحرير في الاذاعة بـ«الافتقار الى التمييز» من خلال نشر معلومة «لا اساس لها من الصحة». لكنه اعلن انه ينوي تجميد الجدل مع الاذاعة في انتظار نتائج التحقيق البرلماني، قائلا انه يحتفظ بحقه في اثارة القضية لاحقا وعلى الارجح من خلال الوحدة المسؤولة عن معالجة الشكاوى المتعلقة ببرامج الاذاعة.

وتساءلت «الغارديان» ما إذا كانت رسالة كامبل هذه تشير إلى قناعة لديه قبل صدور نتائج التحقيق رسمياً بأنه خرج منتصراً من التحقيق البرلماني وأبعاد هذا الانتصار على سلوك الحكومة بشكل عام في الفترة المقبلة.

وقالت الصحيفة أن الـ«بي بي سي» ستقيم اليوم دعوى قضائية ضد نائب رئيس البرلمان البريطاني فيل ووليس الذي اتهم مراسلها غلينغهام بأنه ضلّل أعضاء البرلمان بشهادته أمام لجنة التحقيق الأسبوع الماضي. وتقف الهيئة خلف مراسلها بقوة، طالما لم تعلن اللجنة نتائج التحقيق، إذ أن تبرئة كامبل ستضعها في موقف حرج وترغمها على تغيير موقفها والاعتذار لكامبل.

وهدد وزير الدفاع البريطاني جيف هون الليلة قبل الماضية بأن الموظف المجهول الذي استند اليه غلينغهام في كتابة خبره عن كامبل سيكون معرضاً للعقوبة لأنه أخلّ ببنود اتفاق التشغيل مع وزارة الدفاع بالحفاظ على السرية.

ويثير موقف الـ«بي بي سي» الصلب دفاعاً عن مراسلها انتباه الأوساط السياسية في بريطانيا فبالإضافة إلى أن هناك من يعتقد أن الهيئة تدافع بهذا الموقف عن استقلاليتها يرى البعض أن هذا الموقف يعكس ثقة الهيئة بغلينغهام وصحة أخباره وبالتالي صدقيتها كوسيلة إعلامية رائدة.

### القوات الاميركية والعراقيون: من يحمي من؟

■ بغداد - أ ف ب - انتقدت صحيفتان عراقيتان ناطقتان باسم تنظيمين سياسيين استمرار حال الفوضى في العراق على رغم مرور حوالي ثلاثة اشهر على سقوط نظام صدام حسين.

وذكرت صحيفة «الاتحاد» الناطقة باسم الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال طالباني انه «بين فترة واخرى يتصاعد الدخان الاسود ليغطي سماء العاصمة بغداد ناجماً عن عمليات حرق لا يستهدف منها سوى تدمير العراق ومؤسسات الدولة». واضافت انه مهما يكن سبب ذلك «فهل تعني الوطنية حرق البلد ومؤسساته؟ وهل تعني مقاومة القوات الاميركية - البريطانية التدمير وتخريب شبكات الكهرباء لعدم ايصالها الى المواطنين؟».

من جانبها اعربت صحيفة «العدالة» الناطقة باسم المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق الذي يتزعمه محمد باقر الحكيم عن قلقها من «العودة الى حرق مباني الدولة (...) ولا يعرف احد من وراء ذلك وما هي مصلحته في فعل ذلك».
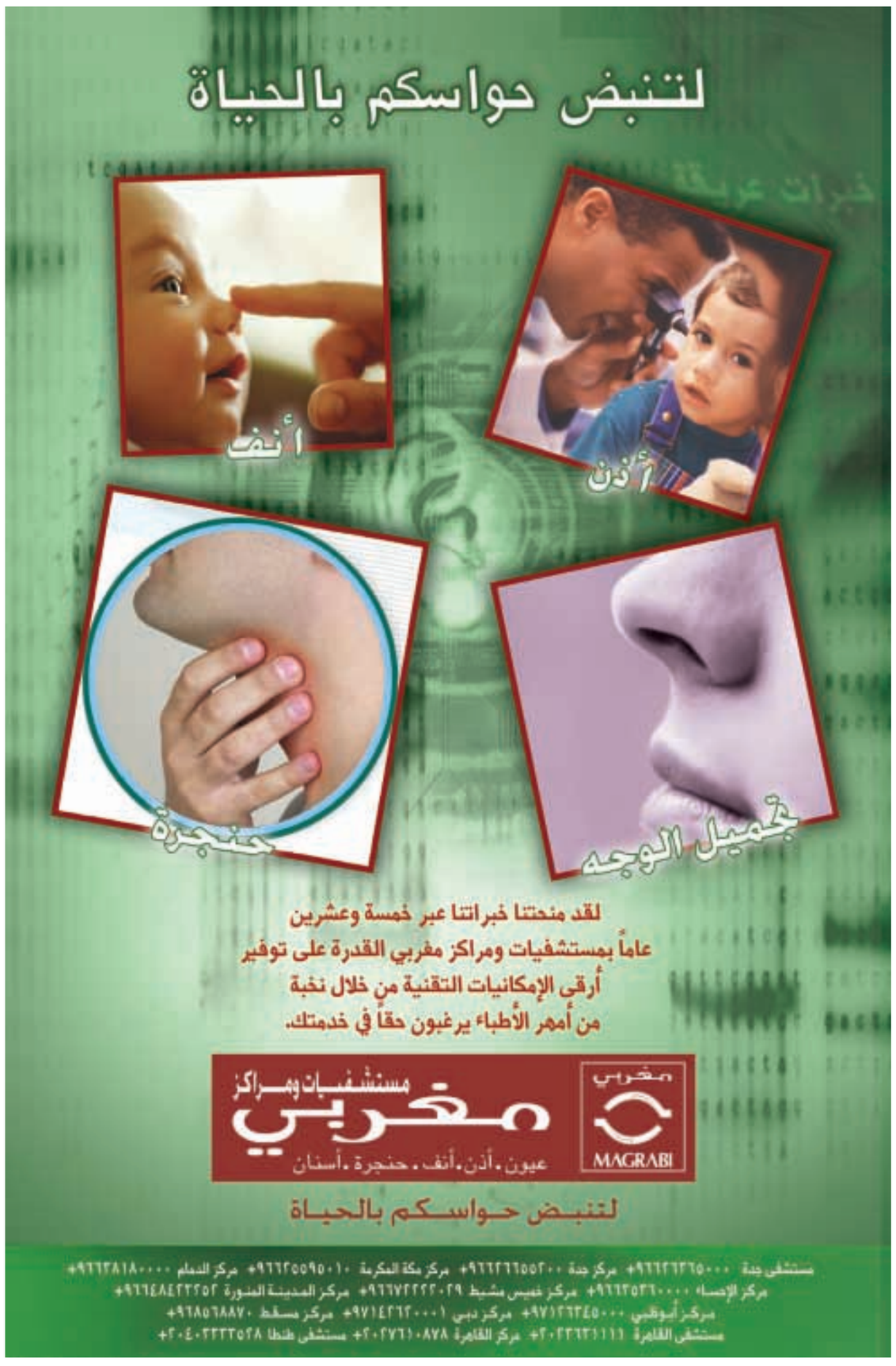
ورأت الصحيفة ان «الامل بتحسن امني لم يعد واقعياً لان قوات التحالف ليس لها هم الا حماية نفسها، وقد اتخذت اجراءات مبالغاً فيها حتى بات المواطن يتساءل: هل ان واجبات هذه القوات حماية حياة الناس وممتلكاتهم ام ان على الناس ان يحموا الجنود الاميركيين المختبئين وراء اكياس الرمل والاسلاك الشائكة».